العراق عشيّة الانتخابات:
بداية عهد جديد أم استمرار للوضع الراهن؟
مركز الشرق الأوسط LSE | عبر منصة زوم | 28 - 29 أيلول / سبتمبر

اليوم الأول: الثلاثاء 28 أيلول / سبتمبر 2021

الجلسة الأولى: إمكانيات إصلاح النظام السياسي عشية الانتخابات
10:00– 11:00حسب التوقيت الصيفي البريطاني /12:00–13:00 حسب التوقيت المحلي لمدينة بغداد

سيتوجه العراقيون في تشرين الأول / أكتوبر المقبل إلى صناديق الاقتراع للمرة السادسة منذ تغيير نظام الحكم عام 2003، وذلك للتصويت في انتخابات مبكرة والتي تعد تنازلاً أساسياً لمطالب حركة تشرين الاحتجاجية. وستكون الانتخابات هي الأولى التي تستند إلى قانون الانتخابات الجديد الذي أقّر في كانون الأول / ديسمبر 2019، والذي يُقسّم العراق بموجبه إلى 83 دائرة انتخابية في محاولة لتسهيل خوض الأحزاب الصغيرة والمرشحين المستقلين في الانتخابات. بيد أن الجدل يلف الانتخابات لكون النشطاء السياسيين باتوا في أحيان كثيرة هدفاً للتهديدات والاغتيالات، ما أسفر عن دعوات واسعة النطاق لمقاطعة الانتخابات احتجاجاً على البيئة الانتخابية غير المنصفة. سيناقش المتحدثون في هذه الجلسة النتيجة المحتملة للانتخابات وما يمكن أن تعنيه لإصلاح النظام السياسي في العراق.

- يدير الجلسة: توبي دودج - مركز الشرق الأوسط LSE
- مارسين الشمري - معهد الدراسات الإقليمية والدولية
- سجاد جياد – باحث مستقل
- لهيب هيجل - مجموعة الأزمات الدولية

الجلسة الثانية: وضع الاقتصاد العراقي بعد مرور عام على "الورقة البيضاء" لعلي علاوي
11:30 – 12:30 حسب التوقيت الصيفي البريطاني/ 13:30 -14:30 حسب التوقيت المحلي لمدينة بغداد

لطالما كان العراق موشكاً على الانهيار الاقتصادي، الأمر الذي تجلى في نيسان / أبريل 2020 عندما أدى انخفاض أسعار النفط عقب جائحة كوفيد-19 إلى مواجهة الحكومة لصعوبات في دفع رواتب موظفي القطاع العام لعدة أشهر. رداً على ذلك، نشر وزير المالية علي علاوي "الورقة البيضاء" التي تهدف إلى أن تكون خارطة طريق للتعافي الاقتصادي للبلاد، أعقبه في كانون الثاني / يناير من العام الجاري، خفض قيمة الدينار بنسبة 20 بالمئة كوسيلة لتحفيز الأسواق الداخلية. وعلى الرغم من ذلك، ما تزال 90 بالمئة من إجمالي الإيرادات الحكومية تأتي من مبيعات النفط مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة لتقلب أسواق النفط العالمية، كما أن الفساد في مؤسسات الدولة يؤدي إلى خسارة ما يقارب الـ30 بالمئة من المال العام كل سنة. علاوة على ذلك، في حين أن مرتبات القطاع العام قد تضاعفت ما يفوق عن ثلاث مرات منذ عام 2003، فإن تطوير القطاع الخاص لا يزال يعوقه ضعف البنية التحتية ومحدودية الوصول إلى رأس المال. عليه، فإن نسبة البطالة بين الشباب في العراق تبلغ 25.2 بالمئة فيما يقدّر البنك الدولي أن 5.5 مليون عراقي يهددهم الفقر. تبحث هذه الجلسة في نجاح الإصلاحات التي أجرتها حكومة مصطفى الكاظمي والفرص المتاحة للمزيد من الإصلاحات، فضلاً عن التبعات الاجتماعية والسياسية للتقاعس الاقتصادي.

- تدير الجلسة: كلوي كورنش - فاينانشل تايمز
- أحمد طبقچلي – معهد الدراسات الإقليمية والدولية
- علي المولوي – باحث مستقل
- علياء المبيض – جيفريز الدولي

الجلسة الثالثة: عنف الدولة في العراق: قوات الحشد الشعبي وآفاق المساءلة
13:30 – 14:30 حسب التوقيت الصيفي البريطاني/ 15:30-16:30 حسب التوقيت المحلي لمدينة بغداد

شهدت البلاد منذ بداية الاحتجاجات الشعبية في العراق في تشرين الأول / أكتوبر 2019 ارتفاعاً حادّاً في استخدام العنف ضد منتقدي الحكومة. إذ أسفرت حملة عنف منظم، شملت استخداماً للرصاص الحيّ وقنابل غاز عسكرية مسيلة للدموع واغتيالات مستهدفة وقناصة واختفاء قسري، عن مقتل أكثر من 700 متظاهر وإصابة ما لا يقل عن 25000 آخرين. وفي حين أجبر ذلك المتظاهرين على الانسحاب في النهاية، إلا أن الحملة التي قادتها مليشيات من قوات الحشد الشعبي استمرت بلا هوادة باستهداف النشطاء السياسيين مجبرة الكثير منهم على الفرار من العراق. وفي كردستان، شنّت الحكومة أيضاً حملة قمع ضد النشطاء والصحفيين المعروفين بكونهم منتقدين صريحين للحكومة، وحُكم على خمسة منهم على الأقل بأحكام بالسجن بعد محاكمات معيبة. يأتي إغلاق الفضاء المدني هذا على خلفية تزايد قوة ونفوذ قوات الحشد الشعبي مع عدم قدرة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي على محاسبتهم، على الرغم من المحاولات العديدة لفعل ذلك. في ضوء هذه الأحداث، ستناقش هذه الجلسة دور قوات الحشد الشعبي في العراق والاستخدام الممنهج للعنف ضد منتقدي الحكومة وآفاق المساءلة.

- تدير الجلسة: جيسيكا واتكينز – مركز الشرق الأوسط LSE
- بلقيس والي – هيومن رايتس ووتش
- ريناد منصور – تشاتام هاوس
- إينا رودولف –**المركز** الدولي لدراسة التطرف

الجلسة الرابعة: النضال من أجل نيل حقوق قانونية للمرأة في العراق
15:00 - 16:00 حسب التوقيت الصيفي البريطاني/17:00-18:00 حسب التوقيت المحلي لمدينة بغداد

على الرغم من نضال النسويات العراقيات على مدى عقود، ما تزال النساء في البلاد يواجهن عنفاً بنيوياً ويحرمن من حقوقهن باستمرار. وكانت الحكومة العراقية قد أقرّت في آذار / مارس 2021 قانون الناجيات الأيزيديات ، الذي أرسى إطاراً لتعويض النساء والفتيات من الأقليات اللائي تعرضن للعنف من قِبَل داعش. في حين أنه تم التبشير بالقانون باعتباره تطوراً إيجابياً، إلا أنه ضم إغفالات جوهرية بما في ذلك عدم مراعاة حقوق الأطفال المولودين إثر العنف الجنسي وحقوق أمهاتهم. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من ازدياد حالات العنف الأسري عقب جائحة كوفيد-19، فقد استمرت الأحزاب السياسية في منعها تمرير قانون مناهضة العنف الأسري في العراق الاتحادي. أما في كردستان، والذي صدر فيها قانون مماثل في عام 2011، فقد فشلت الحكومة في تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذه على النحو الصحيح. ستناقش المتحدثات في هذه الجلسة الوضع الراهن للحقوق القانونية للمرأة في العراق، بما في ذلك الاعتبارات الرئيسية لتطبيق قانون الناجيات الأيزيديات والحاجة إلى سنّ قانون للعنف الأسري في العراق الاتحادي.

- تدير الجلسة: زهراء علي –جامعة روتجرز
- مروة عبد الرضا –باحثة مستقلة
- زينب كايا –جامعة شفيلد
- غولاي بور – باحثة مستقلة

اليوم الثاني: الأربعاء 29 أيلول / سبتمبر 2021

الجلسة الأولى: مستقبل الحركة الاحتجاجية في العراق
10:00 – 11:00 حسب التوقيت الصيفي البريطاني/ 12:00-13:00 حسب التوقيت المحلي لمدينة بغداد

في تشرين الأول / أكتوبر 2019، نزل أكثر من مليون عراقي إلى الشوارع في بغداد والمحافظات الجنوبية مطالبين بالوظائف والخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والكهرباء. وسرعان ما تطورت مطالبهم لتشمل لاحقاً دعوات لإصلاح النظام السياسي الذي أعقب الغزو، ولإقامة حكومة تصريف أعمال مكونة من ذوي كفاءات مستقلين وإجراء انتخابات مبكرة. وأجبرت الاحتجاجات النخبة السياسية على تقديم تنازلات جوهرية، من بينها استقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، وطرح قانون انتخابات جديد وإجراء انتخابات في تشرين الأول / أكتوبر 2021. كما شهدت البلاد نشأة عدة منظمات مدنية وأحزاب سياسية مستقلة، والتي كان يقيض لها العمل كمعارضة منظّمة للطبقة السياسية التي هيمنت على السياسة العراقية منذ 2003. بيد أنه وكردّ على الاستخدام المتزايد للعنف والاغتيالات المستهدفة ضد النشطاء، باشر الكثيرون مذاك في حملة مقاطعة واسعة النطاق للانتخابات المقبلة. على ضوء هذه التطورات، ستناقش هذه الجلسة ما هو المتوقع مستقبلاً لحركة الاحتجاج العراقية.

- تدير الجلسة: هناء إدور –جمعية الأمل العراقية
- إيناس جبار –شبكة النساء العراقيات
- عمر الجفّال –صحافي مستقل
- طيف الخضيري –مركز الشرق الأوسط LSE

الجلسة الثانية: أزمة المناخ في العراق: التحديات البيئية وسبل المضي قدماً
11:30 – 12:30 حسب التوقيت الصيفي البريطاني/ 13:30-14:30 حسب التوقيت المحلي لمدينة بغداد

يعتبر العراق واحداً من أكثر الدول عرضة للتغيير المناخي في الشرق الأوسط، حيث يقدّر ارتفاع درجات الحرارة في البلاد بمقدار 2.53 درجة بحلول عام 2059، بينما سينخفض هطول الأمطار بنحو 9 بالمئة. و في الوقت الحالي، قد بلغت المياه في الأنهاروالبحيرات في العراق مستويات حرجة، يضاف إليها سوء إدارة الموارد المائية إلى جانب أساليب الزراعة غير العصرية ما أدى إلى زيادة معدلات التصحر. ومن بين أكبر التحديات التي سيواجهها العراق في العقود القادمة هو كيفية التأقلم مع مناخه المتبدل بشكل جذري والحدّ من آثار التغيير المناخي؛ إذ سيؤدي الفشل في التعامل بنجاعة مع آثار أزمة المناخ إلى تفاقم عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الحالي، مع درجات الحرارة العالية وعدم قدرة الحكومة على توفير الخدمات مثل الكهرباء والمياه؛ والتي تعد تاريخياً من الأسباب التي أدت إلى الاحتجاجات الشعبية في العراق خلال العقود الأخيرة. سيناقش المشاركون في هذه الجلسة التحديات البيئية التي تواجه العراق ودراسة سبل مواجهتها في المستقبل.

- يدير الجلسة: مايكل ماسون – مركز الشرق الأوسط LSE
- مها ياسين – معهد كلينجنديل
- باسمة عبدالرحمن – KESK
- عزام علوش – طبيعة العراق.

سيتم توفير الترجمة الفورية باللغتين العربية والإنجليزية